

## نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية

أ.د. جهاد عبد الملك عودة\*

سمير رمزي\*

### ملخص

تحاول الدراسة لقاء الضوء على نظرية الدور، واستعراض وتحليل أبرز مفاهيمها الاجتماعية والسياسية، وتحليل مقولاتها الرئيسية، وكذلك تطور استخدامها من السياق الاجتماعي إلى السياق السياسي، واستعراض أبرز الفروق بين استخدام الدور في تحليل السياسة الخارجية من ناحية، وفي السياق الاجتماعي من ناحية أخرى، كما تقوم الدراسة بتحليل مراحل تحليل السياسة الخارجية وفقاً لنظرية الدور، واستعراض أبرز تطبيقات النظرية في السياسة الخارجية.

### Abstract

The study attempts to Focus on the theory of Role and analyze its main Statements through reviewing the most prominent social and political concepts, in addition to define the difference between the social context and the political one. The study also define the levels of foreign policy analysis according to role theory and reviews its main applications in the field of foreign policy.

\* أستاذ العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان  
\* طالب ماجستير بقسم العلوم السياسية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان

تعتبر نظرية الدور واحدة من النظريات القديمة نسبيا في علم العلاقات الدولية، وهي نظرية تحاول تفسير السياسة الخارجية لدولة ما، من خلال التركيز على تحليل المتغيرات المتعلقة بنخبة صناعة القرار، وطبيعة فهمهم للنظام الدولي، ولدور دولتهم داخله، وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تطور نظرية الدور وعلاقتها بعملية تحليل السياسة الخارجية؛ وذلك عبر تناول تحليل نظرية الدور وتطور مفاهيمها في المحور الأول من الورقة، ويتناول المحور الثاني تطبيق نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية لأحدى الدول.

### أولا-تحليل تطور نظرية الدور وأبرز مفاهيمها وافترضاها

حاول هولستي في عام 1970 إضفاء تعديلات معينة على نظرية الدور، بحيث إنها تتخطى التصنيفات التقليدية للأدوار، والتي هي عبارة عن الدول غير المنحازة، الدول القادة للتكتلات، الدول الموازنة، والدول التابعة، وكذلك حاول هولستي من خلال نظريته الجديدة للدور أن يحل إشكاليات نظرية معينة، وهي تلك الإشكاليات المتعلقة باذا كان الدور هو مجرد فئة لتصنيف سلوك السياسة الخارجية وتصنيف قرارات وسلوكيات الحكومات، أم أن الأدوار هي عبارة عن متغيرات سببية في تفسير كيفية عمل النظام الدولي<sup>1</sup>، أو في تفسير السياسة الخارجية للدول فرادي، إذ نجد أن معظم نظريات توازن القوى أشارت إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الدول، كل منها يقوم بدور معين في النظام، وهذه الدول هي عبارة عن:

<sup>1</sup> Holsti, Kalevi J, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy". *International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3, 1970, pp 233-309.

1. الدولة أو مجموعة الدول المعتدية أو التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن
2. الدولة أو مجموعة الدول المُدافعة، أو التي تسعى للإبقاء على الوضع الراهن.
3. الدول الموازنة.

فإذا لم تقم الدول بدورها أو أدوارها المحددة وفقا للنظرية يحدث التغيير في النظام الدولي، ونجد هنا أن المشكلة الأساسية في نظريات توازن القوى هي إنها لا تشير إلى ما إذا كانت المتغيرات الأساسية في تفسير ديناميكيات النظام هي عبارة عن تعريف وإنجاز الأدوار، أو ما إذا كان النظام يقوم بوظيفته بشكل أساسي وفقا لتوازن الدول كليا<sup>2</sup>.

وقد حاول Holsti التعامل مع هذه الإشكاليات النظرية، فمن ناحية أولى حاول الخروج بنظرية الدور من التصنيفات التقليدية والتي يقوم عليها ما يُسمى بنموذج العالم القطبي، وقد كان خروجه من هذه التصنيفات التقليدية مرتبطا بتأكيد على أن هناك دور بل أدوار لما يمكن أن نسميه الدول الصغيرة، إذ أن الدولة الصغيرة تقوم بعدد كبير من الأدوار سواء في النسق الدولي أو في أقاليم محددة، في حين أن النماذج التقليدية تتعامل مع الدول الصغرى باعتبارها موضوعات للتنافس بين الدول العظمى.

كذلك أوضح Holsti أن التصنيفات التقليدية للدول باعتبارها أعضاء في تكتلات أو دول محايدة لا يوضح كل المهام التي تقوم بها هذه الدول، ولذلك فإن

---

<sup>2</sup> ibid, p 234

التصنيفات: قائد التكتل، الدول التابعة، الدول الحليفة، أو غير المنحازة، لا توضع كل التنوعات السلوكية التي تقوم بها هذه الدول في علاقاتها المختلفة.

إذن ما قام به Holsti هنا أمران هامان وهما:

الأول: التركيز على دور الدولة الصغيرة، وذلك في مقابل نظريات توازن القوى التي ركزت على دور الدول الكبرى وارتباط أدوارها بديناميكية النظام الدولي.

الثاني: هو التأكيد على أن إعطاء دور معين لدولة ما قد لا يسمح بإبراز المهام التي تقوم بها هذه الدولة.

وبناء على هذين الأمرين قدم هولستي العديد من التساؤلات النظرية بشأن الدور، هذه التساؤلات تعكس أهمية التعامل مع الدور بشكل مختلف عن النظريات التقليدية، وتتمثل أهم هذه التساؤلات فيما هي أنواع الأدوار الرئيسية في النظام الدولي؟ هل من الممكن بناء تصنيف للأدوار أكثر تفصيلا وأكثر حساسية للاختلافات في السلوك الدبلوماسي الحقيقي للدولة؟ واعتمادا على المنهج القائم على المدركات من الممكن أن نتساءل عن كيف يقوم صانعي القرارات بتصور أدوار دولهم في العلاقات الدولية؟ هل صانعي القرارات في العديد من الدول لا يقتنعون بأن دولهم تقوم بلعب أدوار متعددة في وقت واحد؟ أم أن الحكومات تقوم بتنظيم أفعالها الدبلوماسية والعسكرية لتحقيق دور واحد فقط؟ ما هي مصادر مفاهيم الدور بالنسبة لصانعي القرارات وهل مصادرها موجودة فقط لدى صانعي القرارات؟ ما هي مدى مصداقية مفهوم الدور باعتباره متغير مستقل أو متغير تابع في تحليل السياسة الخارجية؟ فبالنسبة للحالة الأولى يمكن التساؤل إلى أي مدى تؤدي المعرفة بالدور

إلى تفسير أو توقع القرارات والأفعال الفردية، وفي الحالة الثانية هل يمكن تفسير مفهوم الدور بمتغيرات أخرى؟

وخلص هولستي من خلال هذه التساؤلات إلى أن مفهوم الوضع Position لا يصلح لوصف سلوك السياسة الخارجية، وذلك لأن الدول تعمل في إطار عدد كبير من العلاقات الثنائية والمتعددة، ومن ثم فإنه من الصعب تطبيق مفهوم الوضع كما هو موجود في العلوم الاجتماعية، ولكن يمكن تطبيق مفهوم أكثر في إطار نظرية الدور وهو مفهوم المكانة Status والذي يُستخدم لتحليل ما يُسمى بالطبقة الدولية، حيث أن كل نظام دولي لديه نمط من الطبقة والتي تعكس الاختلاف في<sup>3</sup>:

- التورط والتدخل في الشؤون الدولية

- مدى الالتزامات الخارجية

- القدرات العسكرية

ونجد هنا أن صانعي القرارات غالباً ما يكونون على وعي بالخلافات الدولية في المكانة وتعكس سياستهم هذا الوعي، وعلى سبيل المثال فإن الدول الصغيرة تقوم بتقديم خدمات الوساطة وحفظ السلام في مواقف الصراع، وذلك بسبب افتقارها للمشاركة في مناطق الأزمات، فهذه الدول نتيجة لانخفاض مكانتها وانخفاض مستوى مشاركتها الدولية من الممكن أن تقبل بتولي بعض المهام Tasks التي لا يمكن قبولها من جانب الدول الكبرى<sup>4</sup>.

<sup>3</sup> Ibid, p 240-242.

<sup>4</sup> Ibid, p 243.

غير إنه من الجدير بالذكر أن مفهوم الحالة Status في السياق الدولي هو مفهوم أكثر غموضاً من مفهوم الوضع position في السياق الاجتماعي، وذلك لأن مفهوم الوضع يستند على وظائف واضحة وقواعد للدور محددة، تستند على قواعد وقوانين تُصنف السلوك الملائم، أما مفهوم المكانة فهو غير مرتبط بوظائف محددة كما أن تأثيراته على سلوك السياسة الخارجية غير واضحة ومحددة.

وبالإضافة إلى إشكالية الفروق في تحليل مفهوم الوضع Position ومفهوم المكانة Status في سياق السياسة الخارجية، فإن هناك إشكالية أخرى في تطبيق نظرية الدور على تحليل السياسة الخارجية والسياسة الدولية، وهي أن دور الدولة وإدراك صانع القرار للدور قد لا يتأثر بالبيئة الدولية أو الاجتماعية، والمتمثلة في القواعد القانونية وتوقعات الحكومات الأخرى والرأي العام العالمي.

أما توقعات الحكومات الأخرى والقواعد الدولية والرأي العام العالمي فإنها توضح فقط بعض جوانب السلوك الدولي، ولا توجد مؤسسات لصنع القانون في النظام الدولي، وبالتالي فإن وحدات النظام الدولي لا بد وأن تعتمد على ذاتها في تعريف مصالحها، ما يعني أن قرارات السياسة الخارجية تُستمد بالأساس من مفاهيم الدور لدى صانع القرار، وكذلك من الاحتياجات والمطالب الداخلية، وفي بعض الأحيان الأحداث الحرجة والاتجاهات العامة في البيئة الخارجية، وما سبق يثير نقاط محددة وهي:

## 1. الفروق بين خصائص الدور في السياق الاجتماعي وخصائصه في سياق السياسة الخارجية:

يمكن القول بأن هناك عدة فوارق بين تعريف وخصائص الدور في السياق والاجتماعي، وخصائصه في السياق الدولي، ويمكننا تناول أبرز هذه الفوارق على النحو التالي:

### تعريف الدور

ظهرت مع بداية القرن العشرين فكرة أن السلوك الفردي لأحد الأشخاص قد يكون صُمم لملائمة توقعات الآخرين، وتميز جون ديوي John Dewey بفكرة أن الدور الاجتماعي يأتي نتاجا للتفاعل بين الحاجات النفسية وتوقعات الآخرين وطبيعة الوضع الاجتماعي، بينما بلور جورج هربرت George Herbert فكرة أن سلوك الآخرين يؤثر على تعريف الشخص لدوره الفردي، ما أسس لفكرة الذات the Self و الآخر the Alter<sup>5</sup>، ومنذ ذلك التوقيت تنتشر الأبحاث والدراسات العلمية التي تتناول تأثير توقعات الآخرين على سلوك أحد الأفراد، وتمتلى حقول علم الاجتماع بهذه الدراسات وتطبيقاتها، لاسيما في حقول مثل الأنثروبولوجيا وعلم النفس والاجتماع وغيرها من العلوم.

حاولت هذه الدراسات تطبيق نظرية الدور على الحياة العملية للأفراد بما في ذلك الطفولة والجنس والحياة العسكرية وغيرها من الظواهر، وأخذت في تحليل الجماعات

<sup>5</sup> ibid, pp 239-243.

الصغيرة استنادا على العلاقة بين الأدوار داخلها، كأساس تحليلي لفهم ديناميكيات عمل هذه المجموعات.

بينما وجدت نظرية الدور اهتماما أقل في مجال العلوم السياسية خلال هذه الفترة، وجاءت بعض الدراسات السياسية في مجال تحليل أداء بعض المؤسسات السياسية كمؤسسة الرئاسة الأمريكية وذلك من خلال التعرض للفرص والمحددات التي تواجه صانع القرار، وكذلك تصور الأخير لطبيعة دوره ضوء هذه المعطيات، لكن لم يتم استخدام نظرية الدور الاجتماعي في تحليل كامل قبيل محاولة هولستي في عام 1970.

وعلى الرغم من تعدد الحقول العلمية التي استخدمت نظرية الدور كإطار تحليلي، إلا إنه لم يظهر تعريفا محددًا لمفهوم الدور بشكل متفق عليه، ويمكن الإشارة إلى محاولة ويهلك Wahike في وضع تعريف للدور على أساس إنه "النسق المعياري للسلوك بناء على اعتقادات الأشخاص المتفاعلة داخل نفس الوسط الاجتماعي"، ويفترض هذا التعريف أن الأفراد على دراية كفاية بالمعايير التي تحدد طبيعة دورهم ويحاولون أن يكتفوا سلوكهم مع هذه المعايير، وبالإضافة إلى ذلك يفرّق ويهلك بين المعايير التي تشمل الدور The Norms comprising role من ناحية، و الأفعال أو المحاولات التي يفعلها الأفراد للتفاعل مع هذه المعايير من ناحية أخرى، وهو ما ينقلنا للترقية بين الحالة Status أو المركز Position و الدور، والسلوك والدور.



يشير الدور إلى السلوك أكثر مما يشير إلى الحالة أو المركز، ويمكن لأحد الأفراد أن يمارس دورا ما لكن دون أن يسطو على أحد الأدوار الأخرى، وذلك بسبب الطبيعة المعيارية للدور والتي تشير إلى مستوى معين من السلوك المتوقع في موقف معين، ويتم ممارسة الدور في موقف بعينه، وتتحول المعايير إلى أفعال، فالدور عبارة عن هيئة من المعايير إذا جاز التعبير، أو بعبارة أخرى فإن الدور يتم صناعته وفقا للمعايير التي من المفترض أن يطبقها شخص معين في موقف معين.

وما سبق وضّحه بشكل أكبر رالف لينتون Ralph linton من خلال القول بأن الدور هو "الجانب الديناميكي للحالة أو للوضعية، فالفرد في الحياة الاجتماعية يقوم بالتواصل من خلال حالة معينة ويتفاعل مع الحالات الأخرى، وعندما يتبع الفرد واجبات وحقوق معينة في سلوكه فهو هنا يقوم بأداء دور "Role Performance".<sup>6</sup>

وبالتالي فإن مصطلح " الدور " أو " أداء الدور " يشير إلى السلوك (القرارات والأفعال)، ويختلف تحليليا عن مفهوم " قاعدة الدور " أو " Role Prescription"، ويشير الأخير إلى مجموعة المعايير والتوقعات الثقافية والاجتماعية والمؤسسية والاجتماعية بالنسبة إلى مراكز اجتماعية معينة، ووفقا لنظرية الدور فإن كل من المركز و المعايير والتوقعات ترتبط بتأثير الأخر Alter على أحد المراكز، وهكذا تقوم نظرية الدور على افتراض التفاعل بين قاعدة الدور (المرتبطة بالآخرين) وأداء الدور (المرتبط بالشخص أو المركز).

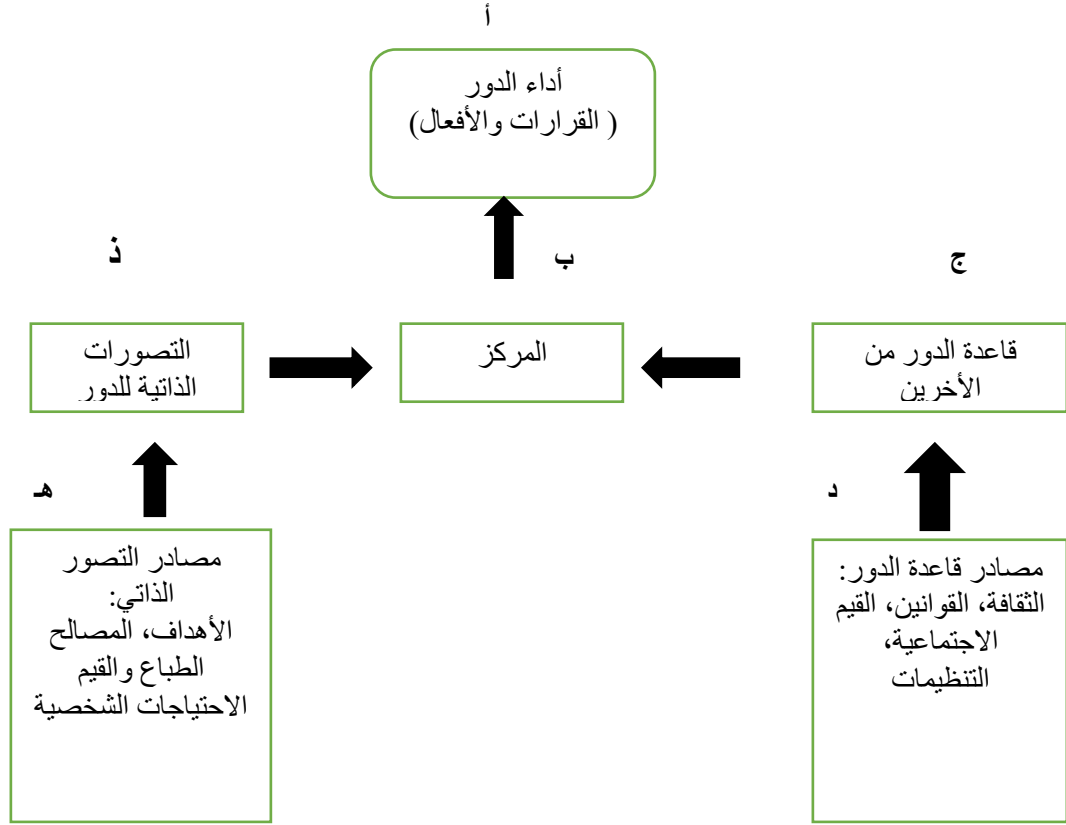
<sup>6</sup> Ralph Linton, *The Study of Man*, (New York: Appleton-Century, 1936), p.114

كما أضاف إيليو Eulau أن بعض جوانب السلوك يتم فحصها بشكل أكثر دقة على المستوى الفردي أكثر من الاجتماعي<sup>7</sup>، وبناء عليه فإن قاعدة السلوك تكون بمثابة معامل يتم انتقاله إلى الفرد، والأخير يكون أكثر تأثراً بمستوى إدراكه الذاتي لوظائفه ووضعه الاجتماعي وهو ما يُسمى بإدراك الدور Role Conception ، وعوامل مثل قاعدة الدور و القيم تعد متغيرات مستقلة في شرح أداء الدور، ويمكننا إجمال ما سبق في الشكل التالي:

---

<sup>7</sup> Heinz Eulau, **the Behavioral Persustion in Politcs**, (New York: Random House, 1963,) pp. 39-46.

شكل رقم (1): نظرية الدور ومصادر السلوك البشري



المصدر: Holsti, Kalevi J, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy". *International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3, 1970, p 240.

وعادة ما يقوم دارسي العلوم الاجتماعية بتفسير سلوك الدور باستخدام المربع (أ) والعلاقة بين (ب) و (ج) وبعض مكونات (د)، والبعض الآخر يقوم بالتركيز على

الروابط بين مفهوم الدور وقاعدة الدور<sup>8</sup>، أي بين المربعات (ذ) و (ج) و (هـ)، بينما يُفسر دارسون الظواهر المربع (أ) بناء على العلاقات بين (ب) و (ذ) و (هـ)، وبشكل أكثر شيوعاً بين المربعات (ذ) و (هـ). ويختلف الأمر في تحليل السياسة الخارجية كما سنشرح في النقطة التالية.

بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية، يعد الإدراك الذاتي لدى صناع القرار هو المحدد الرئيسي للسلوك وتعريف المصلحة القومية، وعادة لا يتم التركيز على مفهوم قاعدة الدور المرتبط بالبيئة الخارجية، وهذه واحدة من مشاكل تطبيق نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، والمشكلة الأبرز هي تحديد ما إذا كان مفهوم الدور يمكن تطبيقه على السياسة الخارجية والسياسات الدولية سوية، مع مراعاة الاختلافات بين طبيعة المجتمع أو المنظمة، وهو ما ينقلنا للنقطة التالية.

## 2. مفاهيم الدور بين السياق الاجتماعي والدولي

من خلال تحليلات نظرية الدور يمكن القول بأن هناك مجموعة من المفاهيم القائمة في إطار نظرية الدور، وتختلف خصائص هذه المفاهيم وفقاً للسياق الاجتماعي والدولي كما يلي:

### أ. الفرق بين المركز Position والحالة Status

يرى هولستي إنه من الصعب استخدام مفهوم "الحالة" في تحليل تفاعلات الدول داخل أحد الأنظمة الدولية، ويعود ذلك إلى طبيعة أي نظام دولي، الذي عادة ما

Ibid.<sup>8</sup>

يتسم بوجود مستويات متعددة من التفاعلات تعكس درجة انخراط الأدوار ومدى تأثيرها عليه، ويرى هولستي أن عوامل مثل الإمكانيات العسكرية والمكانة والأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، لا تعكس بشكل دقيق مستوى تأثير أحد الأدوار في النظام الدولي، ولا ترتبط بوظائف هذا الدور، ونجد أن بعض المصطلحات مثل القوة العظمى أو القوة المتوسطة لا تشير بالضرورة إلى مستوى فعالية دبلوماسية هذه الدول في مختلف العلاقات مع الآخرين، وإن كانت تعبر عن بعض الفوارق بين الدول وبعضها، وذلك بغض النظر عن مدى تأثير صانع القرار بهذه الفوارق<sup>9</sup>.

ويبرهن هولستي على هذه الفرضية من خلال تحليل أداء الدول الصغيرة، والتي عادة ما نجدها تلعب أدواراً مؤثراً في بعض تفاعلات النظام الدولي، وذلك من خلال ممارسة بعض المهام والوظائف كالوساطة أو حفظ السلام، بسبب عدم تمتعها بالانحياز المباشر لأحد أطراف الأزمات، ما يجعلها تضطلع ببعض المهام التي قد ترفضها القوى الأكبر منها، ونجد هنا أن مفهوم الحالة يعد أكثر غموضاً في التفاعلات الدولية من مفهوم المركز في السياق الاجتماعي، فيمكننا تعريف المركز بشكل دقيق، وتحديد الوظائف الأساسية لأحد الأدوار بناء على مفهوم قاعدة الدور أو عوامل مثل القواعد القانونية الواجبة، بينما مفهوم الحالة لا يرتبط بالضرورة بالوظائف، لذا فيعد تأثيره في السياسة الخارجية أكثر غموضاً وإبهاماً.

---

<sup>9</sup> ibid, p. 242.

## ب. مفهوم قاعدة الدور Role prescription

ويعرفه هولستي على إنه "مجموعة المعايير والتوقعات الثقافية والاجتماعية والمؤسسية التي تتعلق بموقف معين، وهي تأتي من البيئة الخارجية"<sup>10</sup>. وبعبارة أخرى، تتكون قاعدة الدور من المعايير والتوقعات المتشاركة داخل هيكل النظام الدولي، أو بالأحرى الهيكل الاجتماعي للنظام الدولي طبقاً للنظرية البنيوية، وبالرغم من ارتباط مفهوم "القاعدة" بنظرية الدور منذ ظهورها، إلا أنه استغرق المزيد من الوقت ليتم توظيفه في تحليل الدور الوطني<sup>11</sup>، وذلك بسبب صعوبة تطبيقه في العلاقات الدولية.

فهناك عدة اختلافات في تطبيق مفهوم قاعدة الدور في كلا من السياق الدولي والسياسي الاجتماعي، وإذا حاولنا تطبيق هذا المفهوم على السياسة الخارجية فنجد أن صانع القرار قد يحدد مواقفه بناء على بعض العوامل الخارجية مثل الأعراف الدولية وتوقعات الحكومات الأخرى والرأي العام الدولي، حتى أن البعض يستخدم مصطلحات كـ "المجتمع" الدولي، إلا أننا في حالات مثل الحرب أو الأزمات نجد أنه هذه العوامل تتعرض لغياب واضح، ويختفي خلالها أثر القواعد الدولية المتعارف عليها أو الرأي العام الدولي، حيث لا يمكن لهذه العوامل تفسير السلوك الخارجي لأحد الأطراف، لاسيما في حالات النزاعات.

<sup>10</sup> Ibid, p. 243.

<sup>11</sup> Walker, Stephen G., "Role Theory and Foreign Policy Analysis: An Evaluation". In: Walker, Stephen G. (ed.): **Role Theory and Foreign Policy Analysis**. (Durham: Duke University Press, 1987) pp. 241-259.

وعوضاً عن هذه العوامل، يعتمد صانع القرار على إدراكهم الذاتي للمصالح الوطنية كمحددات للسلوك الخارجي، لذا يمكن القول إنه على مستوى السياسة الخارجية تتحكم عوامل مثل السيادة وإدراك الدور لدى صانع القرار علاوة على إدراكه للحاجات والأهداف والأحداث الخارجية في أداء الدور الخارجي، بينما يقل أثر مُحدد توقعات الآخرين في الأداء، لاسيما إنه يصعب تحديده بدقة عالية، فهي متغيرات شديدة المرونة، كما إنه في حال تناقضها مع إدراك المصلحة الوطنية العليا، فلا شك ان صانع القرار سيراعي الأخيرة بشكل أكبر عند اتخاذ القرار.

ولا يعني الدفع بتراجع أهمية مفهوم قاعدة الدور في السياسة الخارجية انعدام تأثيره تماماً ولو في فترات الأزمات، والأدق انه يحتفظ بكونه قيماً على نظام صناعة القرار، ويعتبر أحد محددات اختيار أفضليات الأدوار الخارجية للدولة، لذا يمكن القول بأن الفارق بين مفهوم قاعدة الدور في السياقين الاجتماعي والدولي يكمن في أن جزء كبير من الأفعال البشرية في السياق الاجتماعي تتحدد وفقاً للتشريعات القانونية، بينما في السياق الدولي تتأثر فقط بعض الأعمال الروتينية مثل الاتصالات والشحن باليات القانون الدولي.

وإذا كان مفهوم قاعدة الدور لا ينطبق على تحديد الدور في السياسة الخارجية نظراً لعدم تأثير الدولة بالرأي العام العالمي والقواعد القانونية كما سبق الذكر؛ إلا أن هناك مفهوم أداء الدور والذي يشير إلى سلسلة المواقف والقرارات والأفعال التي تتخذها أحد الحكومات تجاه الفاعلين الآخرين بهدف تنفيذ الدور<sup>12</sup>.

---

<sup>12</sup> Holsti, op.cit, p. 240.

ويمكن القول بناء على ذلك، أن مفتاح فهم الدور في العلوم السياسية يكمن في تحديد التصورات الذهنية حول الدور الوطني لدى صانع القرار **The National Role Conception** بحسب هولستي، فعرفها على إنها " التصورات الشخصية لصناع القرار عن أنواع عامة من القرارات والالتزامات والقواعد والفاعلين والوظائف الملائمة لدولتهم. والتي يجب على دولتهم اتباعها في معرض تفاعلها مع النظام الدولي والإقليمي. وفقا لصورة محددة في أذهان صناع القرار حول طبيعة التوجهات والوظائف التي على دولتهم القيام بها ".

ولاقى التعريف السابق انتشاراً واسعاً بين الباحثين، وعلى سبيل المثال رأى أولريش كروتز Ulrich Krotz، أن مفاهيم الدور الوطني تتكون من " التقاهمات والرؤى المتشاركة محلياً حول الدور والهدف الملائم للدولة، التي تعد نفسها مجموعة اجتماعية وسط الساحة الدولية"<sup>13</sup>، و أضاف ستيفان والكر Stephen Walker مفهوماً رئيسياً آخر للإطار التحليلي لنظرية الدور في 1987، وهو مفهوم مكانة الدور وهو " مجموعة من ترتيب وضعيات الفاعلين بالنسبة لوضع ما، ك " أطراف مهمة"، وترصد شبكة الأدوار والتوقعات المتشاركة داخل النظام، التي تعكس الحركة والاتصال داخله<sup>14</sup>.

<sup>13</sup>Ulrich Krotz, "National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared", Program for the Study of Germany and Europe - Working Paper, Harvard University, Vol. 2, No. 1, 2002, p.

4.

<sup>14</sup> Ibid, p. 7.



- ومما سبق يمكننا استنتاج عدة سمات وخصائص للدور على النحو التالي:
- الدور ليس مجرد تصور لدى صانع السياسة الخارجية، بل يرتبط بالممارسة العملية أيضاً.
  - يشمل مفهوم الدور تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها الأطراف الأخرى في الساحة الدولية والإقليمية.
  - يمكن للدولة أن تلعب أكثر من دور واحد في نفس التوقيت، ويرتبط هذا بمدى وحجم تأثيرها.
  - يرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه (إقليمي، عالمي)
  - تتفاوت درجة الأدوار الخارجية طبقاً لدرجة الانخراط في الشؤون الدولية، ومضمون الدور. فقد يتضمن الدور دوراً تدخلياً نشيطاً لتغيير الأوضاع الراهنة جذرياً كتصدير الثورة على سبيل المثال.
  - يرتبط اهتمام الدولة بالدور الخارجي بأمنها القومي بالمعنى الشامل.

### ثانياً - متطلبات تحليل الدور في السياسة الخارجية

سنتطرق فيما يلي لطريقة استخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية لأحدى الأدوار، من خلال تحديد مراحل التحليل، والتطبيقات العملية لنظرية الدور في الأصدء المحلية والإقليمية والدولية، على النحو التالي:

## 1. مراحل تحليل صناعة السياسة الخارجية

ينطوي مسار السياسة الخارجية وفق نظرية الدور على ثلاثة مراحل رئيسية، الأولى تحديد المتغيرات التي تحدد السياسة الخارجية لدولة ما، وكيفية تأثيرها، ويمكن إطلاق عليها سياق السياسة الخارجية، والمرحلة الثانية تتمثل في تحليل هيكل صناعة السياسة الخارجية والأهداف والأدوار المتوحي تحقيقها (التوجهات)، والمرحلة الأخيرة تهتم بدراسة السلوك الخارجي وطبيعة العلاقات والأدوات التي يستخدمها منفذو السياسة الخارجية.

### أ. سياق السياسة الخارجية

يتكون من مجموعة العوامل والظروف التي تؤثر على صانع القرار وتتحكم في تصوره حول قائمة الأدوار التي يمكن أن تؤديها الدولة إقليمياً أو دولياً، وطبقاً لهولستي فإن السلوك السياسي الخارجي هو محصلة ضغوطات تفرضها البيئة المحيطة، وتأتي من مصادر متعدد بعضها موضوعي، يتعلق بالبيئة الداخلية او الخارجية، والبعض الآخر معنوي يتمثل في القيم والمعتقدات وقراءة التاريخ. والسياسة الخارجية تقوم على تفاعل مجمل المتغيرات البيئية، وإدراك صانع القرار لحجم وكيفية تأثيرها، ودرجة تأثيرها على سلوك وأداء السياسة الخارجية عند التنفيذ.

## ب. توجهات السياسة الخارجية

يتحدد توجه السياسة الخارجية بناء على إدراك الدور الذي يشكل بدوره خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية في تعاطيه مع الملفات الخارجية<sup>15</sup>، فهو مرتبط بتصورات صانع السياسة وما تضمنها من بيئة نفسية تنعكس في صور وإدراكات ونسق عقيدي، وما تقتضيه مكانته في إطار هيكل صناعة السياسة الخارجية وأداؤها<sup>16</sup>.

وتزداد محورية إدراك شخص صانع السياسة الخارجية في الأنظمة الغير ديمقراطية، وما يعتقده ويتصوره ويتوقعه. وتظهر مخرجات ذلك منهجياً في تحديد مصالح وأهداف وأفضليات الدولة في السياسة الخارجية. وتحديدًا في الأدوار التي تمثل المتغير الوسيط بين عملية إدراك الدور وأداءه وسلوكه، ويتحدد دور الدولة وفق قاعدتين<sup>17</sup>:

---

<sup>15</sup> سفيان صخري، "اقترب الدور في تحليل السياسة الخارجية ج 2"، جريدة اليوم الجزائرية، عدد 2776، 27 مارس 2007، ص 8.

<sup>16</sup> محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص ص 13-14.

<sup>17</sup> Charles F. Doran, "Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle: Challenges for Research Design", Journal of Conflict Resolution, Vol.33, Issue. 3, 1989, pp.30-31.

- الدور المُعلن من قبل الدولة Declatory Role: وهو الهدف الذي تسعى اليه الدولة، وتقديرها الذاتي لوضعها ومكانتها كقائدة أو تابعة وفقا لدرجة انخراطها في الشؤون الخارجية
- الدور المنسوب من الآخرين Aspired Role: يرتبط بسمعة الدولة واعتقادات الحكومة الأخرى عن مكانتها، فإسباغ أدوار معينة للدولة يدل علي قبول الآخرين بهذه الأدوار ويضفي الشرعية عليه.

### ج. سلوك السياسة الخارجية

يشمل أداء الدور مجموع السلوكيات والمواقف التي تصدر من أشخاص حكوميون مخولون بالتصرف باسم الوحدة الدولية موجهة إلى الوحدات الدولية الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية<sup>18</sup>، ويعتبر هو الإطار العملي الذي يمكن من خلاله معرفة التطابق بين ما هو معلن وما هو كائن بالفعل. ودرجة تأثره بمتغيرات البيئة المحيطة، ومدى اتساق الأهداف مع الإمكانيات المتاحة.

وتعتمد دراسة أداء الدور على بعض مؤشرات القياس ودلائل توضيحها ومعرفة الوسائل المستخدمة.

<sup>18</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة، 1998)، ص 58.

#### د. الدور كأداة لتحليل السياسة الخارجية

يعتمد التحليل الإمبريقي للدور على فرضية الدور الواحد، ويحاول الكشف عن طبيعة الأفكار الداخلية المتشاركة بين المجتمع حول أهداف ودور الدولة في الساحة الدولية. ويحدد فعالية الدور من خلال شرح وتفسير استمرارية السلوك السياسي الخارجي.

ومن ناحية أخرى، يعتبر مفهوم قاعدة الدور أكثر ملائمة لتحليل وشرح التغييرات التي تطرأ على الأدوار المختلفة وفعالية سلوكها السياسي الخارجي. فيرى والكر وسيمون أن الفاعلين يكتسبوا من وقت لآخر خبرات حول تصارع الأدوار Role Conflict، وهو الوضع الذي ينتج عن تنافس أو تصارع في التوقعات والتصورات والأفعال. ما يمكن أن يؤدي إلى تناقض في التصورات والمنظار حول الدور الوطني لدولتين. ويجادل والكر بأن مكانة الدور تنتج عن حركة انتقال أحد الأدوار، بهدف التغلب على تصارع الأدوار، فإذا حاول أحد أعضاء النظام أن يضع حلاً لتصارع دوره، من خلال تغيير دوره في النظام، فسيؤدي ذلك إلى تغيير تموضع بقية الأدوار الأخرى في النظام. كما سيؤدي إلى تغيير توقعات الاستجابة من الأدوار الأخرى لهذا التغيير.

## 2. بعض أدوار السياسة الخارجية:

يطرح اقتراب الدور مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة، سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أو الطموح، ويمكننا تقسيمها إلى عدة أنواع كما يلي:

أ. الأدوار المرتبطة بالداخل<sup>19</sup>: وهي دور المستقل النشط، وصانع التنمية الداخلية، حامي السيادة.

ب. الأدوار المتعلقة بالسلام العالمي<sup>20</sup>: وهي الأدوار التي تتبني فيها الدولة محاولة تحقيق مبادئ السلام العالمي وخدمة الإنسانية ومنها: الداعم للتححر، والوسيط، وصانع السلام، والموازن دوليا، والتنموي.

ج. الأدوار الإقليمية: وهي الأدوار التي تتعلق بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي، سواء النظام الإقليمي ككل، أو في علاقتها الثنائية مع كل دولة في الإقليم، وتتنوع إلى: الحليف المخلص، والقائد الإقليمي، و حارس الإقليم، وقائد التكامل الإقليمي، والساعي للهيمنة، والمساوم، والموازن.

<sup>19</sup> المرجع السابق، ص ص 50-53.

<sup>20</sup> Holsti, op.cit, pp. 263-27 0.

وعادة ما تأخذ الدول مزيجًا من هذه الأدوار، لاسيما في حال التفرقة بين ما يتصوره صانع القرار عن دور دولته من ناحية، وما تتوقعه الدول الأخرى منه من ناحية أخرى، وتتكون هذه الأدوار كنتاج لعملية متعددة المراحل، تبدأ بمدركات صانع القرار عن سياق السياسة الخارجية، وتحويل هذه المدركات إلى سلوك فعلي تقوم به سياسته الخارجية، والتي بدورها تتفاعل مع توقعات الدول الأخرى، ما ينتج حالة ديناميكية تنتج أديارًا عادة ما تقبع في المساحة بين توقعات صانع القرار وتوقعات الأخرين.

كما تعد الإضافة الرئيسية لهذا الاتجاه في إعادة الاعتبار لدور صناع القرار في العلاقات الدولية، وتقديمه إطارًا تحليليًا يُمكن استخدامه لتحليل حالات مختلفة مثل الدول الكبرى والصغرى، والدول المحافظة والثورية وغيرها من النماذج.

مراجع الدراسة

أولا-اللغة العربية

1. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).
2. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة، 1998).

ثانيا-اللغة الإنجليزية

1. Charles F.Doran," Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle: Challenges for Research Design", Journal of Conflict Resolution, Vol.33, Issue. 3, 1989, pp 371-401
2. Holsti, Kalevi J, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy". International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, 1970, pp 233-309.
3. Heinz Eulau, the Behavioral Persustion in Politcs, (New York: Random House, 1963).
4. Ralph Linton, The Study of Man, (New York: Appleton-Century, 1936).
5. Ulrich Krotz, "National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared", Program for the Study of Germany and Europe - Working Paper, Harvard University, Vol. 2, No. 1, 2002.
6. Walker, Stephen G., "Role Theory and Foreign Policy Analysis: An Evaluation". In: Walker, Stephen G. (ed.): Role Theory and Foreign Policy Analysis. (Durham: Duke University Press, 1987)